

Distr.: General
3 July 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٢٠ (ج) من القائمة الأولية*

تعزيز وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة
الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات
الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية
الخاصة: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت**

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية
المرتبطة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى الحلقة الدراسية التي عقدتها اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بشأن آفاق التنمية الاقتصادية الفلسطينية
وآفاق السلام في الشرق الأوسط عملاً بقراري الجمعية العامة ٣٩/٥٤ و ٤٠/٥٤
المؤرخين ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وقد عُقدت الحلقة في القاهرة في ٢٠
و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

فقد أتاحت الحلقة إطاراً لإجراء مناقشة بشأن الحالة الراهنة للاقتصاد الفلسطيني،
والعوامل التي تؤثر فيه وآفاقه في المستقبل، بهدف تعبئة المزيد من دعم المجتمع الدولي من أجل
نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه الاقتصادية المشروعة.

وشارك في الحلقة عدد من الحكومات المانحة والحكومات الأخرى، والمنظمات
الحكومية الدولية، والمؤسسات والكيانات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ولقيف من مسؤولي
السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا الميدان بالإضافة إلى عدد من

* A/55/50

** E/2000/100

الخبراء. واللجنة ترى أن الحلقة كانت تجمّعا مفيدا، وتعرب عن أملها في أن تكون قد أسهمت بصورة بناءة في الجهود الدولية الرامية إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية للشعب الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أن الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية سوف لا يُكتب لها النجاح ما لم تقترن بسياسات تهدف إلى تعزيز الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني، فضلا عن التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وأتشرف بأن أرفق طيا، للعلم، تقرير الحلقة الدراسية (انظر المرفق). وسأكون ممتنا لو تكرمتكم بتعميم نص هذه الرسالة، بالإضافة إلى التقرير، بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٢٠ (ج) من القائمة الأولية، ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) إبراهيم ديعين كا

رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني

لحقوقه غير القابلة للتصرف

تقرير الحلقة الدراسية للأمم المتحدة بشأن آفاق التنمية الاقتصادية
ال فلسطينية وعملية السلام في الشرق الأوسط، المعقودة في القاهرة في
٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٢٨-١	مقدمة - أولاً
٤	١	ألف - تنظيم الحلقة الدراسية
٤	٩-٢	باء - المشاركون
٦	١١-١٠	جيم - جدول الأعمال
٧	٢٨-١٢	دال - افتتاح الحلقة الدراسية
١٣	٥٢-٢٩	ثانياً - موجز أعمال حلقات النقاش
١٣	٣٢-٢٩	حلقة النقاش الأولى بناء المؤسسات الفلسطينية والأداء الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة الانتقالية: الإنجازات والسلبيات ومهام المستقبل
١٥	٣٧-٣٣	حلقة النقاش الثانية استراتيجيات وأهداف التنمية الفلسطينية
١٩	٤٤-٣٨	حلقة النقاش الثالثة العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية أثناء الفترة الانتقالية وتوقعاتها المستقبلية
٢٥	٥٢-٤٥	حلقة النقاش الرابعة أثر القضايا غير الاقتصادية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية المستدامة (المستوطنات الإسرائيلية؛ القدس، اللاجئون الفلسطينيون؛ المياه والموارد الطبيعية)
٢٨	٥٦-٥٣	ثالثاً - الجلسة الختامية

أولا - مقدمة

ألف - تنظيم الحلقة الدراسية

١ - دعت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إلى عقد الحلقة الدراسية للأمم المتحدة بشأن آفاق التنمية الاقتصادية الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الأوسط وفقا لولايتها المتمثلة في العمل على تعزيز الدعم الدولي والمساعدة المقدمين إلى الشعب الفلسطيني أثناء المرحلة الانتقالية. وقد انعقدت الحلقة في القاهرة يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

باء - المشاركون

٢ - مثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفد مؤلف من السيد إبراهيم ديغين كا (السنغال)، الرئيس؛ والسيد روان فرهادي (أفغانستان)، نائب الرئيس؛ والسيد والتر بلزان (مالطة)، المقرر؛ والسيد إبراهيم امبابا كامارا (سيراليون)؛ والسيد رفائيل دوسا ثيسبيدس (كوبا)؛ والدكتور ناصر م. القدوة (فلسطين). وتولى رئيس اللجنة رئاسة الحلقة.

٣ - ووجهت الدعوات للمشاركة في الحلقة إلى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية. كما دعي عدد من الخبراء لإلقاء كلمات في الحلقة.

٤ - وكانت حكومات الدول التالية ممثلة في الحلقة: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، اسبانيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوركينافاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، تونس، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السودان، السويد، شيلي، الصين، عمان، غانا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فييت نام، قبرص، كازاخستان، الكاميرون، كوبا، كولومبيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، النرويج، النمسا، نيبال، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

٥ - وشاركت في الحلقة المؤسسات والوكالات والكيانات الأخرى التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ منظمة الطيران المدني الدولي؛ صندوق النقد الدولي؛ الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية؛ مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ مركز الأمم المتحدة للإعلام (القاهرة)؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة؛ الاتحاد البريدي العالمي؛ برنامج الأغذية العالمي.

٦ - ومثلت المنظمات الحكومية الدولية التالية في الحلقة: اللجنة الأوروبية؛ المنظمة الدولية للهجرة؛ جامعة الدول العربية؛ منظمة الوحدة الأفريقية؛ منظمة المؤتمر الإسلامي.

٧ - كما شارك وفد فلسطين في أعمال الحلقة.

٨ - وألقى الخبراء التالية أسماؤهم كلمات: السيد سمير عبدالله، المدير العام لمركز التجارة الفلسطيني؛ السيد سالم عجلوني، رئيس وحدة الرصد الاقتصادي والاجتماعي، بمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص؛ السيد سعد الخطيب، نائب المدير العام للعلاقات الدولية، بوزارة الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية؛ السيد صائب باميا، المدير العام للعلاقات الدولية، بوزارة الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية؛ السيد عمر داودي، كبير مستشاري برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القدس؛ السيد شريف س. الموسى، أستاذ العلوم السياسية المساعد بالجامعة الأمريكية في القاهرة؛ السيد جيل فايلر، المدير الإداري لشركة Info-Prod Research (الشرق الأوسط)، في رامات-غان؛ السيد عماد جاد، باحث الشؤون الفلسطينية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في القاهرة؛ السيد نداد هليفي، أستاذ التجارة الدولية بالجامعة العبرية في القدس؛ السيد إدوارد هيلي، أستاذ العلاقات الدولية بكلية كليرمونت ماكينيا وجامعة كليرمونت للدراسات العليا في كاليفورنيا؛ السيد سمير حليله، من شركة ناصر للاستثمارات المحدودة، بيت لحم؛ السيد يوسي كاتز، عضو البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)؛ السيد رجاء الخالدي، المنسق بوحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، شعبة العولمة والدراسات الإنمائية بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ السيد ديفيد نيومان، رئيس قسم السياسة والحكم بجامعة بن غوريون في النقب؛ السيد طاهر شاش، المستشار القانوني بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان؛

السيد محمد شطيح، المدير العام للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والتمعيم التابع للسلطة الفلسطينية؛ السيد أكرم التميمي، نائب الرئيس لشؤون التخطيط والتنمية بجامعة الخليل؛ السيد شبلي تلحمي، أستاذ الحكم والسياسة بجامعة ميريلاند، وأحد كبار الباحثين بمؤسسة بروكينغز في واشنطن العاصمة.

٩ - وشاركت المنظمات غير الحكومية التالية بصفة مراقبين في الحلقة: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية؛ مكتب الدراسات الأفريقية بالجامعة الأمريكية في القاهرة؛ المنظمة العربية لحقوق الإنسان؛ خدمات الإغاثة الكاثوليكية؛ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية؛ المركز المصري للتنمية البيئية والريفية؛ اللجنة المصرية للسلام ونزع السلاح؛ مركز التنسيق العربي للمنظمات غير الحكومية؛ اللجنة المصرية للتضامن؛ مركز غزة للحقوق والقانون؛ شركة Info-Prod Research (الشرق الأوسط) المحدودة؛ الوكالة اليابانية للتعاون الدولي؛ جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني؛ المجلس الفلسطيني للعدل والسلام؛ اللجنة الفلسطينية للمرأة العاملة؛ حركة باكس كريستي الدولية؛ مؤسسة الأبحاث المتعلقة برعاية اللاجئين؛ منظمة ظل الأمم المتحدة؛ المبادرة التجارية السويسرية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ مركز تامي ستانيميتز لأبحاث السلام بجامعة تل أبيب؛ المؤتمر الإسلامي العالمي.

جيم - جدول الأعمال

١٠ - كان الغرض من الحلقة الدراسية هو مناقشة حالة الاقتصاد الفلسطيني الراهنة، والعوامل المؤثرة فيه وآفاقه في المستقبل، وذلك بغية حشد دعم أكبر من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني من أجل نيل الشعب الفلسطيني حقوقه الاقتصادية المشروعة، مما يسهم في جهود بناء السلام الأوسع نطاقاً.

١١ - وأثناء الجلسة الافتتاحية وفي معرض حلقات النقاش الأربع، تناول المشاركون القضايا التالية على نحو متعمق:

- (أ) بناء المؤسسات الفلسطينية والأداء الاقتصادي في فلسطين أثناء الفترة الانتقالية: الإنجازات والسلبيات ومهام المستقبل؛
- (ب) أهداف واستراتيجيات التنمية الفلسطينية؛
- (ج) العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية أثناء الفترة الانتقالية: التوقعات والواقع؛
- (د) الحالة الراهنة للمفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية بشأن القضايا الاقتصادية؛

- (هـ) مستقبل العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية (التجارة؛ تدفق العمالة؛ النقد والتمويل والاستثمار)؛
- (و) أثر القضايا غير الاقتصادية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة (المستوطنات الإسرائيلية؛ القدس؛ اللاجئون الفلسطينيون؛ المياه والموارد الطبيعية).

دال - افتتاح الحلقة الدراسية

١٢ - في الجلسة الافتتاحية، ألقى السيد مصطفى الفقي، مساعد الوزير للشؤون العربية، والممثل الدائم لمصر لدى جامعة الدول العربية، بياناً. وتُلي بيان باسم الأمين العام للأمم المتحدة من قبل ممثله السيد حازم عبد العزيز الببلاوي، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. كما أدلى بيان كل من السيد إبراهيم ديغين كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والسيد ماهر المصري، وزير الاقتصاد والتجارة بالسلطة الفلسطينية وممثل فلسطين.

١٣ - وأشار السيد مصطفى الفقي، مساعد الوزير للشؤون العربية وممثل مصر الدائم لدى جامعة الدول العربية، في بيانه إلى جهود الأمم المتحدة المتواصلة للقيام بدورها حيال القضية الفلسطينية. وأعرب عن أمله في أن تتيح الحلقة الدراسية رؤية واضحة للحالة في الأراضي الفلسطينية وأن تشجع البلدان المانحة على دعم الدولة الفلسطينية الجديدة لدى إعلانها. وقال إنه بالرغم من الإنجازات التي حققتها السلطة الفلسطينية فإنها لا تزال تعاني من التدابير التي يتخذها الإسرائيليون وسوف تكون الدولة الجديدة بحاجة إلى موارد للتنمية والتدريب حتى تتجاوز المصاعب الموروثة عن الاحتلال الإسرائيلي. وأضاف أن المطلوب في ظل هذه الظروف هو رؤية جديدة من أجل القيام بدور دولي فعال وشامل لمساعدة السلطة الفلسطينية على درب التنمية الاقتصادية المستدامة. وأعرب السيد الفقي عن الأمل في أن توفّق عملية السلام وفقاً لقرارات مجلس الأمن والاتفاقات الأخيرة وفي أن يوقع اتفاق نهائي في أيلول/سبتمبر.

١٤ - وفي البيان الذي ألقاه نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة ممثله السيد حازم عبد العزيز الببلاوي، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أعرب الأمين العام عن اعتقاده بأن كلا الجانبين في المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية المستمرة، يبديان، بالرغم من المصاعب، التزاماً راسخاً بتحقيق تقدم ملموس والتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي. وشجعهما على الإقرار بالحاجة الماسة إلى المضي قدماً في عملية السلام نحو تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط استناداً إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨. وأضاف أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة الشعب الفلسطيني على

تلبية احتياجاته من التنمية الاجتماعية والاقتصادية حتى يتسنى إرساء أساس متين للسلام والاستقرار مستقبلا في المنطقة. وقال إن برامج الأمم المتحدة ووكالاتها دأبت طيلة سنوات على تقديم هذه المساعدة، وركزت منذ بداية عملية مدريد للسلام على تطوير البنى التحتية الفلسطينية وتعزيز القدرات المؤسسية وتحسين ظروف معيشة الشعب الفلسطيني. وأوضح أنها ستواصل عملها الهام في هذا المجال، لاسيما الآن، في هذه المرحلة الانتقالية الحرجة. وما زالت مساهمة البلدان المانحة أمرا أساسيا، شأنها في ذلك شأن الدعم المقدم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وأعرب الأمين العام عن الأمل في أن ترى جميع شعوب المنطقة في انسحاب إسرائيل من لبنان حافزا على المضي قدما بصورة أسرع في التفاوض بشأن معاهدات السلام. فمن الأمور الجوهرية بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين ألا يضيّعوا هذا الوقت الثمين، وبالنسبة للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لمساعدة الطرفين في مسيرتهما على درب تحقيق السلام. وأكد الأمين العام أن الأمم المتحدة ستظل رهن إشارة الطرفين في سعيهما نحو تحقيق السلام والمصالحة.

١٥ - وأكد السيد إبراهيم ديغين كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أهمية المساعدة الدولية في التصدي لما يواجهه الشعب الفلسطيني من تحديات اقتصادية واجتماعية. وقال إن السلطة الفلسطينية تعمل منذ نشأتها في عام ١٩٩٣ في ظل ظروف معاكسة ومعقدة بشكل خاص. فقد أصبحت مسؤولة بصورة مباشرة عن التعليم والرعاية الصحية وتقديم الخدمات الأساسية الأخرى إلى الغالبية العظمى من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وتحافظ على القانون والنظام العامين، وتحاول تطوير الاقتصاد وإقامة المؤسسات الفلسطينية. بيد أن السلطة الفلسطينية لا تملك، في الوقت ذاته، السيطرة على الموارد الأساسية مثل الأراضي والمياه، ولا تتاح لها سبل الوصول مباشرة إلى الأسواق الخارجية، بينما يظل قسط كبير من ميزانيتها المحدودة متوقفا على تحويلات الضرائب والمكوس التي تجمعها إسرائيل. وأوضح أن اللبنة الأساسية للسلام تتمثل في تحسين الظروف المعيشية في الأراضي الفلسطينية وفي إقامة علاقات تعاونية وشراكات تجارية على صعيد المنطقة برمتها والنهوض بالتنمية، وأن هذه الأمور في صالح الجميع، عربا وإسرائيليين على حد سواء.

١٦ - وأوضح السيد ماهر المصري، وزير الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية وممثل فلسطين، في بيانه أنه كانت ثمة مصاعب عديدة منذ أن تولت السلطة الفلسطينية زمام الأمور. فلم تكن هناك مؤسسات قائمة وتكاثرت التحديات أمام السلطة، مثل إغلاق إسرائيل للحدود والعقبات التي تعترض بين الفينة والأخرى العبور بين مختلف أجزاء الضفة الغربية. ومع ذلك، تمكن الفلسطينيون بفضل المساعدة الدولية من تذليل العديد من هذه

العقبات. وقال السيد المصري إن السلطة الفلسطينية تتطلع إلى إقامة دولة مستقلة تمد يدها لجميع جيرانها، بما فيهم إسرائيل. وتود هذه الدولة الجديدة أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، لكنها من أجل ذلك تطلب المساعدة من العالم ومن الأمم المتحدة للعمل على إقامة المؤسسات والتمسك بضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. وأضاف أنه لا يمكن أن يتحقق الاستقرار والسلام بدون عدل، وأن الدعم الاقتصادي أمر جوهري للحيلولة دون تفشي القلاقل والفقر.

١٧ - وأعاد ممثل الاتحاد الروسي تأكيد التزام بلده، بوصفه أحد راعيي عملية مدريد للسلام، بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وشدد على أهمية تحقيق التقدم على المسار الإسرائيلي - الفلسطيني من المفاوضات الذي يواجه مصاعب حمة ويمر بمرحلة حاسمة، وعلى الأهمية الحيوية لتضافر جهود المجتمع الدولي من أجل تلبية المطالب العادلة للشعب الفلسطيني. فما زالت الحالة الاجتماعية الاقتصادية للفلسطينيين لا تبعث مطلقاً على الارتياح بالرغم من إحراز السلطة الفلسطينية قدر من التقدم الحقيقي في إقامة المؤسسات العامة الأساسية، وخفض العجز العام، وتوفير الخدمات الاجتماعية، وإيجاد فرص عمل جديدة. بيد أن من اللازم عمل الكثير من أجل الارتفاع بمستويات المعيشة، وضمان تنمية اقتصادية مستدامة، وتعزيز الاستثمار، وتوسيع سبل الوصول إلى الأسواق الدولية، والحد من البطالة. على أن هذه المصاعب لن يتسنى حلها فعلاً إلا عندما يمارس الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية في إطار دولة خاصة به.

١٨ - وأعاد ممثل البرازيل تأكيد دعم بلاده لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وإتمام عملية السلام في الشرق الأوسط بنجاح. كما أشار إلى التحركات الأخيرة الهادفة إلى تعزيز التعاون البرازيلي - الفلسطيني، مثل قبول الرئيس إنريكيه كاردوسو دعوة السيد عرفات أن يصبح عضواً في اللجنة الدولية لمشروع بيت لحم لعام ٢٠٠٠. وقال إن للأمم المتحدة دوراً هاماً عليها أن تؤديه في كفالة ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم وفي تحسين ظروف معيشتهم وفي العمل على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأراضي المحتلة.

١٩ - وأوضح ممثل جامعة الدول العربية أن التنمية الاقتصادية والحالة السياسية أمران بينهما ارتباط وثيق، كما يلاحظ في ممارسة الاحتلال الإسرائيلي للسياسة الهادفة إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني بدولة إسرائيل. وقد أدت عملية السلام إلى تقديم التزامات من البلدان المانحة بمساعدة الشعب الفلسطيني على التخفيف من آثار الاحتلال الإسرائيلي، وتمكينه من بناء المؤسسات والبنى الأساسية الضرورية. إلا أن ذلك الالتزام كان أدنى من المأمول فيه، مما أثار على نجاح جهود السلطة الفلسطينية. وقال إن جامعة الدول العربية لن تألو جهداً في

مساعدة الشعب الفلسطيني على وضع الإطار الضروري للتنمية الاقتصادية والسلام والاستقرار. أما إسرائيل فتواصل المناورة لتجنب الوفاء بالتزاماتها إزاء عملية السلام وتضع العديد من العقبات أمام إعمال الحقوق الفلسطينية. ويشير انتهاك الحكومة الإسرائيلية للاتفاقات الشك في نواياها وينجم عنه استمرار وجود المشاكل في المنطقة.

٢٠ - وشدد ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي على أن عملية السلام تمر بأدق مراحلها. إذ تحول سياسة إسرائيل التي تتسم بالتسويف والمراوغة دون تنفيذ الأجزاء الرئيسية في اتفاقات السلام. ومع اقتراب موعد ١٣ أيلول/سبتمبر، تشير كل الدلائل إلى رفض إسرائيل الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧ أو تنفيذ قرارات مجلس الأمن ومناقشة مسائل مثل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. ويعاني الشعب الفلسطيني مشاق جمّة نتيجة لتضييق السلطات الإسرائيلية الخناق عليه، بينما تقتضي التنمية الاقتصادية استتباب السلام والاستقرار. ويقوم الإسرائيليون بمصادرة الأراضي والمياه متذرعين في ذلك بحجج متباينة، وترمي عمليات إغلاق الحدود التي يقومون بها إلى أن تظل إسرائيل البلد الوحيد الذي يمكن للفلسطينيين الإتجار معه. وتحتفظ إسرائيل أيضا بعائدات الضرائب المفروضة على البضائع والسلع الأساسية بحيث لا تحوّلها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. فضلا عن ذلك عرقلت إسرائيل ازدهار الاقتصاد الفلسطيني طوال سنوات الاحتلال. وصار يتعيّن عليها الآن أن تقوم بدورها في إنهاء الصراع، وذلك بالعودة إلى حدود عام ١٩٦٧ وهدم المستوطنات الاستعمارية.

٢١ - وقال ممثل باكستان إن بلده ظل دائما ثابتا على تأييده لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وعلى المجتمع الدولي أن يظل مشاركا عن كثب، بغية كفالة الوفاء بالتزامات المتعهد بها رسميا في إطار اتفاقات السلام. وينبغي أيضا أن يساعد في التغلب على الصعوبات الاقتصادية الحادة التي تواجه الشعب الفلسطيني. فمن شأن التنمية الاقتصادية أن تعزز عملية السلام، في حين يمثّل التعاون الاقتصادي بين جميع شعوب المنطقة أحد العائدات الرئيسية للسلام، الأمر الذي من شأنه تمكين تلك الشعوب من جني ثمار العولمة الوفيرة.

٢٢ - وأعرب ممثل ماليزيا عن قلقه البالغ إزاء الحالة التي تنذر بالانفجار ودعا الأطراف المعنية إلى إحياء عملية السلام المعطلة كما أهاب بالمجتمع الدولي عدم تفويت هذه الفرصة التي سنحت لإحلال السلام والاستقرار أخيرا في الشرق الأوسط. وأوضح أنه لكي يضرب السلام بجذوره في المنطقة ويزدهر، لا بد أن يكون مصحوبا بالنمو الاقتصادي والتنمية فضلا عن التحسن في ظروف الناس الاجتماعية والمعيشية. وينبغي للجهات المانحة الدولية أن تواصل دعمها لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني وكفالتها أن تظل التنمية الاجتماعية

الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني باقية ومستدامة. وقال إن ماليزيا ما فتئت تدعم الشعب الفلسطيني باستمرار، وذلك بعدة طرق من بينها إنشاء صندوق خاص لمساعدة الفلسطينيين في الأرض المحتلة، وتمويل إعادة بناء قطاع غزة، والإسهام بانتظام في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والمساعدة في تدريب قوة الشرطة الفلسطينية وموظفي الخدمة المدنية، وإنشاء برنامج تدريبي مفتوح للطيارين الفلسطينيين.

٢٣ وأكد ممثل النرويج أن عملية السلام في الشرق الأوسط ترتبط ارتباطا وثيقا بأفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين. فقد أسهم الدعم الدولي لهذه التنمية في إبقاء عملية السلام ماضية قداما خلال مرحلة حرجة وأدى إلى تحسين نوعية حياة الناس في مجالات هامة. وتقدم النرويج الدعم للأنشطة التي تضطلع بها مختلف وكالات الأمم المتحدة، وهي من بين الجهات المانحة الرئيسية التي تقدم العون للشعب الفلسطيني. وقد تعهدت بالإبقاء على مستوى الدعم الثنائي نفسه لفترة السنوات الخمس ١٩٩٩-٢٠٠٣، مع مواصلة الاهتمام بمسائل المياه، والتخطيط، والتعليم، والإمداد بالكهرباء، فضلا عن تقديم الدعم لإصلاح وزارة المالية. وهي تأمل في تعزيز ما تقدمه من عون وزيادة كفاءته واتساقه مع الخطط الإنمائية الفلسطينية ومع إطار التنسيق بين المانحين.

٢٤ ولاحظ ممثل تونس أن هناك صلة وثيقة بين التنمية الاقتصادية والحاجة إلى التوصل إلى حل شامل عادل يكون من شأنه تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه غير القابلة للتصرف وتكريس جهوده لتحقيق التنمية المستدامة. وقال إن المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، مطالب بإلغاء القيود والعقبات التي تفرضها إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني. فلا يمكن أن يكون هناك سلام بدون تنمية أو أن تكون هناك تنمية بدون سلام. وأعرب عن الأمل في أن يستجيب المجتمع الدولي لمتطلبات الاقتصاد الفلسطيني واحتياجاته. وقال إن تونس تتطلع إلى زيادة جميع أشكال التعاون مع الدولة الفلسطينية المقبلة.

٢٥ وقال ممثل جنوب أفريقيا إن الحلقة الدراسية سلّطت الضوء على أن ضمان مستقبل مستدام ومزدهر للشعب الفلسطيني يعتمد على وجود "سلام اقتصادي"، أي حرية الفلسطينيين في تنمية اقتصادهم. وقد خطت السلطة الفلسطينية خطوات كبيرة في تنمية الاقتصاد إلا أن هناك العديد من القيود والعقبات التي تواجه أصحاب الأعمال الفلسطينيين، مثل حواجز التعريفات الجمركية وغير الجمركية والقيود المفروضة على حرية انتقال السلع والأشخاص. ورغم ذلك، يتمتع الفلسطينيون بسمعة طيبة يفخرون بها عن جدارة كأهل

فطنة في مجال الأعمال التجارية والاقتصاد. وإذا تحقق السلام الكامل والعدال لازدهر الاقتصاد الفلسطيني ونما.

٢٦ وقال ممثل اليابان إن حكومته قد أسهمت في عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال الدعم السياسي، والمشاركة الفعالة في المفاوضات المتعددة الأطراف، وتقديم المساعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني. أما فيما يتعلق بالدعم السياسي، فتسعى اليابان إلى تيسير الحوار فيما بين الأطراف المعنية وتدعم تدابير بناء الثقة. وهي توجه الدعوة سنويا إلى دبلوماسيين شباب من البلدان العربية وإسرائيل لزيارة اليابان معا لإرساء أسس التفاهم والاحترام المتبادلين. وفي المفاوضات المتعددة الأطراف، تتولى اليابان رئاسة الفريق العامل المعني بالبيئة، فضلا عن المشاركة بنشاط في أفرقة عاملة أخرى، وذلك إيمانا منها بأن مبادرات تلك الأفرقة تسهم في التعاون الإقليمي وتيسر إجراء المفاوضات الثنائية. وأخيرا، تمثل المساعدة الاقتصادية إحدى أهم المساهمات التي تقدمها اليابان للشعب الفلسطيني، حيث تبلغ قيمتها ٥٢٠ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٣. وعند تخطيط برامج المساعدة هذه تركز اليابان على (١) بناء الموارد البشرية، (٢) بناء الهياكل القانونية والمؤسسية، (٣) إقامة المشاريع الصغيرة الحجم لصالح المجتمعات الريفية، (٤) المشاريع الثلاثية المشتركة بين اليابان والسلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل من أجل بناء الثقة (٥) تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأيضاً في البلدان المحاورة. وأكد ممثل اليابان أن بلده سيواصل الاضطلاع بتلك الجهود.

٢٧ وأشار ممثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى أنشطة اللجنة التي تقدمها دعماً للتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. فقال إنها استعانت بالاجتماعات والمعلومات والمنشورات لطرح مختلف قضايا التنمية الفلسطينية ومناقشتها. وأهم من ذلك أن اللجنة تقوم بتحليل المشاكل واقتراح السياسات البديلة، وتقديم المشورة بشأن بناء المؤسسات ووضع السياسات وتنفيذها. ويقدم مستشارو اللجنة الإقليميون الدعم لمختلف المؤسسات الفلسطينية في مجالات الزراعة، وإحصاءات الأسر المعيشية والنفقات، ونظام الحسابات القومية، وقضايا التنمية الاجتماعية، والمسائل المتعلقة بتحرير التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية. كذلك تقدم الخدمات الاستشارية لقطاع النقل، بما في ذلك إنشاء مرفأ غزة. ومن الخدمات الإضافية التي توفرها اللجنة التدريب على مسائل مثل سياسات التنمية الزراعية، والإحصاءات المتعلقة بنوع الجنس، وشؤون المياه، وتجميعها.

٢٨ وأكد ممثل الاتحاد البريدي العالمي حق الشعب الفلسطيني في إجراء الاتصالات وفي التمتع بخدمات بريدية ذات كفاءة. إذ قرر مجلس الاتحاد البريدي العالمي في عام ١٩٩٩

الاعتراف بحق السلطة الفلسطينية في تبادل البريد مباشرة مع أي بلد من البلدان، بدون المرور عبر دولة ثالثة. ويولي الاتحاد اهتماما خاصا لتحديث خدمات البريد الفلسطينية.

ثانيا

موجز أعمال حلقات النقاش

حلقة النقاش الأولى بناء المؤسسات الفلسطينية والأداء الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة الانتقالية: الإنجازات والسلبيات ومهام المستقبل

٢٩ تضمنت أعمال حلقة النقاش الأولى، وموضوعها "بناء المؤسسات الفلسطينية والأداء الاقتصادي خلال الفترة الانتقالية: الإنجازات والسلبيات ومهام المستقبل"، خطابا رئيسيا وكلمتين من خبيرين.

٣٠ فعرض المتحدث الرئيسي، السيد ماهر المصري، وزير الاقتصاد والتجارة في السلطة الوطنية الفلسطينية، بعض الجوانب الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني. ومن ذلك أنه قال إن البطالة قد انخفضت إلا أن مشكلة عمالة القطاع العام لا تزال قائمة. إذ يعتمد النمو على عوامل خارجية فلا تتأثر به حياة الفلسطينيين في الواقع؛ ويقل نصيب الفرد من الدخل بالقيمة الحقيقية بنسبة ١٠ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٣. وقد تحقق الكثير بيد أنه يتعين تكثيف الجهود بغية تحسين نوعية حياة المواطن الفلسطيني. ويتعين على السلطة الوطنية الفلسطينية التصدي للقضايا المؤسسية وتحسين أداء خدماتها. وقد صيغت قوانين مالية واقتصادية أساسية وجرى توحيد القوانين المتباينة السارية في الضفة الغربية وغزة. ولا يزال العمل جاريا وستكون جميع القوانين الأساسية المتعلقة بالاقتصاد والمالية نافذة بحلول نهاية عام ٢٠٠٠. ويتمثل هدف المجلس الأعلى للأداء الاقتصادي في رسم سياسة ينعكس أثرها في تحسين حياة الشعب وأداء الحكومة. وسيستتبع ذلك الإفصاح عن أنشطة الحكومة والمشاريع التي تشارك فيها وإضفاء الشفافية عليها وتجميع الإيرادات في حساب واحد. وقد عقدت عدة اجتماعات مع القطاع الخاص بشأن الخصخصة. واعترفت بأهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات. ويُتوقع أن يؤدي تغيير الوضع السياسي إلى جذب الاستثمار الأجنبي إلى الدولة التي ستنشأ مستقبلا. ذلك أن فلسطين هي بالفعل جزء من جامعة الدول العربية وتريد أن تندمج اندماجا كاملا في المجال الاقتصادي العربي. وهي تود أن تضيف المزيد من التنويع على اقتصادها، وأن تستفيد من اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، وأن تتخطى القيود التي يفرضها عليها بروتوكول باريس. ويتطلع الفلسطينيون إلى التعاون مع إسرائيل كما يتطلعون إلى الفوائد التي تمنح لأي اقتصاد وليد.

٣١ أما السيد عمر داؤودي، كبير مستشاري برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القدس، فقد حدد بعض مظاهر القصور في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، بدءاً من مستوى الوزارات إلى مستوى القرى، على النحو التالي: الافتقار في بعض المجالات إلى القدرة على تخطيط المشاريع وتنفيذها؛ وضعف الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والمادية الموروثة عن الاحتلال؛ وضعف المؤسسات الحاكمة التي تعين عليها أن تتطور خلال أربع أو خمس سنوات لا غير؛ والزيادة السريعة في السكان؛ والافتقار إلى الموارد المالية؛ والمركزية في اتخاذ القرار؛ والحاجة إلى أن تتسم الإدارة المالية بالمسؤولية والشفافية والمساءلة. ولمساعدة الفلسطينيين على اجتياز ما يواجههم من عقبات، يمثل الحكم الرشيد مجالاً حاسماً من مجالات الأولوية، إذ بدونها ستقوض جهود التنمية، بل وستؤول إلى الفشل. وتتسع الفجوة بين التوقعات العامة والنتائج الفعلية في مجال بناء المؤسسات، ومن ثم ينبغي إنشاء مؤسسات متجاوبة جديدة باستمرار ثقة الجمهور فيها. وتركز وحدة الحكم والإدارة العامة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توفير المساعدة التقنية والرأسمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية في مجال إدارة القطاع العام، وبناء القدرات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وإعداد الخطة الإنمائية الفلسطينية، وتوفير التدريب والمساعدة التقنية للوزارات. وينبغي أن تحدد معالم المساعدة الدولية على أساس الثروة المتاحة من الموارد البشرية في الأراضي الفلسطينية، وينبغي أن يشكل النظر إلى المغتربين الذين يتجاوز عددهم ٤,٥ ملايين شخص والموجودين في أمريكا الشمالية وأوروبا عنصراً واضحاً من عناصر النجاح. وقد نجح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إشراك أكثر من ٢٥٠ من العلماء والتكنولوجيين وغيرهم من الخبراء المتخصصين في مشاريع إنمائية ضمن إطار مخطط نقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين.

٣٢ وذكر السيد سالم عجلوني، رئيس وحدة الرصد الاقتصادي والاجتماعي في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص، المشاركين في الحلقة الدراسية بأن مكتبه ظل طوال الأربع سنوات الماضية يصدر تقارير عن الاقتصاد الفلسطيني متاحة الآن على الموقع www.unesco.org. وأعلن أن كساد الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، الذي نجم عن عمليات إغلاق الحدود الفادحة الأثر، قد حل محلّه انتعاش في أحوال الاقتصاد الكلي في السنوات الثلاث الأخيرة. إذ شهدت الأرض الفلسطينية نمواً بنسبة ٧ إلى ٨ في المائة في عام ١٩٩٨ وبنسبة ٦ إلى ٧ في المائة في عام ١٩٩٩ أبرزته أوجه التحسن في معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل التجارة الإسرائيلية الفلسطينية، والتخطيط لأنشطة البناء الخاص، وقيمة مشاريع الاستثمار الخاص التي تم إقرارها، والائتمان المصرفي للأعمال التجارية الخاصة، وما إلى ذلك. غير أن دخل الفرد بالقيمة الحقيقية ظل أقل من مستواه عام ١٩٩٣ بنحو

١٠ في المائة. وأسفر النمو عن خفض معدل البطالة القياسي من زهاء ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ما تقل نسبته عن ١٣ في المائة في عام ١٩٩٩، مع زيادة إضافية تقارب نسبتها ٢٥ في المائة في عدد النساء العاملات في الفترة نفسها. ويمكن أن تعزى أسباب تجدد النمو الاقتصادي إلى تناقص عمليات إغلاق الحدود وتجدد تدفقات اليد العاملة والدخل الناجم عن تقاضي الأجور؛ وإلى زيادة بلغت نسبتها ٢٣ في المائة في عمالة القطاع العام بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٩؛ وإلى الاستثمارات العامة التي تمولها البلدان المانحة. بيد أن مصادر نمو العمالة هذه ليست مستدامة. ويتمثل التحدي الرئيسي في إيجاد عدد كاف من فرص العمل لاستيعاب القوى العاملة الشابة، بينما يتمثل تحد ثان متصل بذلك في زيادة عمالة النساء في سوق العمل الرسمية حيث أن من شأن ذلك أن يزيد دخول الأسر ويخفض في الوقت نفسه معدلات الخصوبة المرتفعة جدا في الوقت الحاضر. وتظهر بيانات عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ بالفعل انخفاضاً في نمو العمالة. والسبيل الرئيسي لزيادة العمالة هو الاستثمار الخاص المحلي بوجه عام ولكن الأجنبي أيضاً الذي يمكن أن يزيد قدرات الإنتاج والتصدير. وسيكون من الأهمية بمكان وجود سياسة وبيئة مؤاتية تزيد الاستثمار المنتج إلى الحد الأقصى. وبالإضافة إلى تنمية المناطق الصناعية والمناطق الحرة والقيام بتحسينات كبيرة في البنية الأساسية العامة، سيعتمد التقدم مستقبلاً على قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بزيادة وتيرة الإصلاحات المؤسسية والضرورية. كذلك سيقضي الأمر القيام بإصلاح قضائي كبير وإنشاء المزيد من البنيات الأساسية العامة. علاوة على ذلك، يجب بذل قصارى الجهد لكفالة عدم استمرار السلطات الإسرائيلية في إعاقة حرية انتقال الشعب الفلسطيني والبضائع محلياً وإقليمياً وعالمياً.

حلقة النقاش الثانية: استراتيجيات وأهداف التنمية الفلسطينية

٣٣ - استمع فريق حلقة النقاش الثانية، وموضوعها "استراتيجيات وأهداف التنمية الفلسطينية" إلى ثلاث كلمات من خبراء وإلى بيان قدمه رئيس اللجنة بشأن "تقديم المساعدة إلى مشروع بيت لحم ٢٠٠٠".

٣٤ - فذكر السيد محمد شطيح المدير العام للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والتعمير التابع للسلطة الفلسطينية أن الهياكل الأساسية الفلسطينية قد تم تدميرها على امتداد الاثنتين وثلثين سنة الأخيرة. وقال إن حالة الطرقات قد ساءت ولم تُنشأ ولو مدرسة واحدة، وإن الدولة الجديدة سوف تحتاج إلى ٤١٥ مدرسة جديدة بتكلفة قدرها ٨٥٠.٠٠٠ دولار لكل مدرسة. وأضاف أن الهياكل الأساسية التي تخدم المستوطنات يتحمل الفلسطينيون تكاليفها بالكامل وبخاصة فيما يتصل بالأراضي والمياه، في حين أن ١٨٤ قرية في الضفة الغربية وغزة لا يتوفر لها الماء وما نسبته ٢٠ في المائة من السكان لا يتمتعون بالإمداد المتواصل بالكهرباء. وأشار إلى أن كثيرين من الفلسطينيين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم وأنه أصبح من

المستحيل عليهم التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن العمالة تتذبذب بين عشية وضحاها تبعا للوقت الذي يقرر فيه الإسرائيليون إغلاق الحدود. وقال إن إسرائيل تتبع سياسة استعمار تُدمج الضفة الغربية في إسرائيل وتترك المزارعين الفلسطينيين مُعدمين يحاولون البحث عن عمل في إسرائيل. وبذلك أصبح الاقتصاد الفلسطيني رهينة بيد إسرائيل. وأضاف أن السلطة الفلسطينية ركزت في إصلاح الهياكل الأساسية على المياه والمدارس والإسكان، وأنها بالإضافة إلى ذلك قررت توحيد الإطار القانوني للضفة الغربية وغزة، وإيجاد وظائف/فرص عمل للفلسطينيين الذين عادوا من سوق العمل الإسرائيلية، وتشجيع القطاع الخاص والخصخصة. وتعكف السلطة على تحسين الإدارة وبناء المؤسسات توخيا لإنشاء حكومة متسمة بالشفافية. وذكر أن المسألة تتمثل في كيفية إعادة تشكيل العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي مضيفا أن الفلسطينيين يتخلفون ٣٢ سنة عن بقية المنطقة. ويتعين عليهم أن يسرعوا الخطى للحاق بها. وأشار إلى أن الاقتصاد لا يمكن فصله عن السياسة وأن المحصلة النهائية للمفاوضات السياسية غير مضمونة فيما يتعلق بالسيطرة على المياه والامتداد الجغرافي بين الضفة الغربية وغزة. وتساءل عما إذا كانت البلدان المانحة ستواصل دعمها للدولة الفلسطينية المقبلة. وأشار السيد شطيح إلى ما ذكره الرئيس عرفات في اجتماع باريس من أنه جرى ارتكاب بعض الأخطاء، وأكد للمشاركين في الحلقة الدراسية أن السلطة الفلسطينية بدأت في تصحيح تلك الأخطاء.

٣٥ - وأعلم السيد سعد الخطيب نائب المدير العام للعلاقات الدولية بوزارة الاقتصاد والتجارة التابعة للسلطة الفلسطينية المشاركين أنه تم إنشاء مجلس أعلى لأهداف التنمية لتحديد الأهداف الإنمائية ولرسم استراتيجية لبلوغها وأن انخفاض معدلات البطالة وارتفاع الدخل الفردي فضلا عن زيادة الودائع المصرفية والإقراض المصرفي هي المؤشرات الأولى لحدوث تحسن منذ ١٩٩٥-١٩٩٦، غير أن البطالة لا تزال ضعف المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٩٣. والزيادات الأخيرة في العمالة ترجع أساسا إلى التوظيف في القطاع العام وازدياد التشغيل في إسرائيل، وهما أمران ليسا مستدامين. وأشار إلى أن الفقر منتشر والإحصاءات التجارية تشير إلى وجود عجز مستمر. وأضاف أن الاستجابة والاستثمار من جانب القطاع الخاص اللذين يعد الاقتصاد في ميسس الحاجة إليهما لم يتحققا بعد وأن إطار السياسة الاقتصادية الذي عرضته السلطة الفلسطينية ينطوي على قيام حكومة فلسطينية تضبط تصرفاتها المالية عدة آليات، تتضمن اعتماد ميزانية سنوية كاملة في أوانها، وتكامل الميزانيات الإنمائية ذات الصلة، وتوحيد الحسابات الحكومية، والشفافية في الاستثمار الحكومي، وتوخي الخصخصة في حدود الإمكان، وتعزيز برنامج إجراءات التوظيف والأجور في الخدمة المدنية. وأشار إلى التشديد أيضا على إيجاد نظام يتسم بالكفاءة

للخدمات الاجتماعية، وبخاصة للتعليم والصحة، يتضمن برامج عديدة موجهة لتحسين تقديم الخدمات في هذا الميدان. وأضاف أنه يجب وضع آليات للضمان الاجتماعي لصالح العاطلين عن العمل وكبار السن أو المحرومين وأن إيجاد نظام للمعاشات الاجتماعية ونظام للتأمين وغير ذلك من الوسائل العامة أو الخاصة لمعالجة الفقر أمر ضروري لبلوغ التنمية المستدامة. وأوضح أن إيجاد مناخ ملائم لتنمية القطاع الخاص ركيزة هامة للاقتصاد الفلسطيني. ولهذا الغرض أخذت السلطة الفلسطينية على عاتقها وضع قوانين مالية تفي بالمعايير الدولية؛ وإقامة حوار مع القطاع الخاص، وهو أمر من شأنه أن يؤثر على سياسات القطاع العام؛ وإيجاد أطراف بديلة في الشراكة التجارية.

٣٦ - وذكر السيد رجاء الخالدي، منسق وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، بشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية، التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أن أمانة الأونكتاد درست الاقتصاد الفلسطيني المقبل وخرجت بنتائج تدعو إلى التفاؤل. وقال إنها في عام ١٩٩٠ بدأت العمل في مشروع بحث بشأن احتمالات تنمية الاقتصاد الفلسطيني على نحو مستدام. وتضمن المشروع وضع إطار كمي محسوب يرسم خطة للعلاقة التاريخية بين مجاميع الاقتصاد الكلي الأساسية والخطط البديلة المسقطة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني على امتداد الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠. وقد برهنت الصيغة الأصلية للإطار الكمي على أنها أداة متينة ودقيقة إلى حد بعيد لرسم الاتجاهات المستقبلية العريضة التي يتوقع أن يسير فيها الاقتصاد الفلسطيني. وأضاف أنه تم الانتهاء مؤخرًا من وضع صيغة جديدة للإطار الذي أعيد تصميمه ليصبح "إطار محاكاة للاقتصاد الكلي". ويفترض هذا الإطار أن السكان المقيمين سوف يتزايدون انسجامًا مع التوقعات المقدرة في الإطار الكمي الأصلي فيما عدا عنصر رئيسي واحد جديد. ذلك أن الإطار الكمي يفترض أن السكان الفلسطينيين المقيمين في المهجر سوف يبدأون العودة إلى الأرض الفلسطينية عقب فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، وأن دمجهم في إطار محاكاة الاقتصاد الكلي يزيد من الفجوة المحتمل حدوثها بين الإنتاج وبين سوق العمل وبذلك يطرح مسألة استيعابهم على نحو مثمر. وقد تم عرض ثلاث مجموعات إسقاطات بديلة في إطار محاكاة الاقتصاد الكلي، وإن كانت تواجه جميعها نفس التحدي، وهو الكيفية التي يمكن بها سد الفجوات الرئيسية أو تقليصها مع الاستيعاب المثمر للمليون عائد في الفترة من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠١٠. وذكر أن أحد السيناريوهات يظهر استمرار الاتجاهات الاقتصادية الحالية خلال فترة الإسقاط مع عدم بذل أي جهد لمعالجة حالات الاختلال الهيكلي مما سيترتب عليه نتائج اجتماعية واقتصادية وخيمة على المدى البعيد. وركز "السيناريو البديل الأول" على زيادة الاستثمار في الصناعات التصديرية وبعض صناعات مختارة للحلول محل الواردات دعماً للمدخرات والاستثمار والنمو وذلك

بالاعتماد على الموارد المالية المتاحة حالياً. أما "السيناريو البديل الثاني" فيشكل توجهها استثمارياً وتصديرياً أكثر كثافة، مدعوماً بتدفقات كبيرة للتحويلات المالية الصافية من الخارج. وأضاف أن الأهداف الرئيسية التي يحاول إطار محاكاة الاقتصاد الكلي بلوغها مع حلول عام ٢٠١٠ هي بلوغ نسبة عالية ومتواصلة من النمو الاقتصادي؛ وتحقيق خفض كبير في نصيب الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي الإجمالي بصفة عامة؛ والتقليص المتدرج لمستويات الاستهلاك الحكومي الحالية العالية ولنصيب ذلك الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي الذي تحدد خلال التسعينات؛ والمحافظة على نسبة استثمار عالية في حدود ٣٠ في المائة مع تحقيق زيادة أكبر في الاستثمار الحكومي؛ وإعادة الصادرات إلى مستوياتها القوية التاريخية. وتضمنت بقية أهداف السياسة العامة تخفيضاً كبيراً في نصيب الواردات من الناتج المحلي الإجمالي، وتقليصاً للفجوة التجارية وتوازناً في الحساب الجاري، ولتحقيق فائض في المدخرات/الاستثمار، وخفضاً كبيراً في الاعتماد على صافي الدخل من عنصر العمالة في إسرائيل. كما تضمنت أهداف السياسة العامة معدلات مستقرة للبطالة وإن لم تكن صغيرة؛ ونمواً متواصلاً في مستويات المعيشة؛ واستيعاباً مثمراً وعلى مراحل للمليون فلسطيني عائد إلى أرض الوطن. وأضاف أن التحدي هائل وأن السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف معقدة وتستدعي جهداً فلسطينياً ودولياً متساوقاً، ومع ذلك، إن كان ثمة ما يمكن الاعتبار به من تجارب في بناء الدول الجديدة الأخرى، بما فيها إسرائيل، فهو أن من الممكن تحقيق ذلك عن طريق الإرادة والرؤية المتبصرة والموارد المتاحة.

٣٧ - وعقب إدلاء الخبراء بكلماتهم قدم السيد إبراهيم ديفين كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بياناً بشأن تقديم المساعدة الدولية إلى مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ وذكر أن الاحتفالات التي انطلقت مع عيد الميلاد لسنة ١٩٩٩ وتتواصل حتى عيد الفصح في عام ٢٠٠١ اعتبرت في البداية وسيلة لترميم المواقع الدينية والتاريخية في بيت لحم ولتحسين الهياكل الأساسية للمدينة وإمكانياتها السياحية بغية استقبال ملايين السياح والحجاج الذين يرغبون في إحياء ذكرى حدث فريد في الأرض المقدسة. وشكّل ذلك تحدياً حقيقياً للقيادة الفلسطينية لأن سنوات الصراع كان لها أثر سلبي لا على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لسكان بيت لحم فحسب بل أيضاً على حالة المواقع ومباني المدينة وخدماتها العامة. وقد ساندت الجمعية العامة المشروع طيلة سنتين على التوالي ودعت المجتمع الدولي إلى زيادة تقديم المساعدة إلى هذه المبادرة وزيادة مشاركته فيها. وأضاف أن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف اضطلعت عام ١٩٩٩ بأنشطة تهدف إلى زيادة الوعي بمشروع بيت لحم ٢٠٠٠ وإلى تعبئة الدعم والمساعدة الدوليين له. وشكّل انعقاد مؤتمر بيت لحم ٢٠٠٠ الدولي في روما خلال شهر شباط/فبراير

١٩٩٩ أهم حدث في برنامج أنشطة اللجنة. وقد استقبل رئيس إيطاليا وفدا من اللجنة، التقى أيضا بقداسة البابا يوحنا بولس الثاني. وقامت هيئات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو والبنك الدولي وغيرها لتقديم المساعدة إلى مشروع بيت لحم ٢٠٠٠. وركزت هذه الهيئات على إصلاح الهياكل الأساسية وتنمية صناعة السياحة بالتعاون الوثيق مع بلدية بيت لحم. وقدمت اللجنة الأوروبية والمنظمات غير الحكومية والبلدان المانحة والأفراد مساعدات ذات شأن. ولكن لا يزال ثمة كثير من العمل الذي ينبغي القيام به في المدينة وفي البلديات الفلسطينية الأخرى في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وأضاف أن الشعب الفلسطيني لن يكون بمقدوره القيام بهذا العمل بمفرده وأنه يحتاج إلى مساعدة من المجتمع الدولي. والمساعدة التي يقدمها المانحون على وجه الخصوص ضرورية لاستدامة الاقتصاد الفلسطيني وللجهود الرامية إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. وقال إن اللجنة تدعو البلدان المانحة والمجتمع الدولي بأسره إلى عدم ادخار أي جهد لمساعدة الشعب الفلسطيني في هذا المشروع الهام. والأمل معقود على أن تمنح جميع الدول الأعضاء مشروع القرار الذي ستقدمه اللجنة إلى الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة تأييدها الصادق. ومن المأمول أيضا أن يواصل الحجاج توافدهم على الأرض المقدسة وأن يقيموا أوامر مع الشعب الفلسطيني.

حلقة النقاش الثالثة: العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية أثناء الفترة الانتقالية وتوقعاتها المستقبلية

٣٨ - تضمنت حلقة النقاش الثالثة، وموضوعها "العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية أثناء الفترة الانتقالية وتوقعاتها المستقبلية"، ست كلمات ألقاها خبراء.

٣٩ - فذكر السيد سمير حليله من شركة ناصر للاستثمارات المحدودة، بيت لحم، أن السياسات والإجراءات الإسرائيلية المطبقة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها إلغاء تسجيل الشركات وإغلاق المصارف وإزاحة الدينار خارج التداول جعلت من الصعب على الفلسطينيين تنمية زراعتهم وصناعتهم وجعلت من هجرة اليد العاملة، لا في اتجاه إسرائيل فحسب بل إلى دول الخليج وبلدان أخرى أيضا، المظهر الرئيسي للاقتصاد الفلسطيني. كما أصبح الاقتصاد الفلسطيني في موقف ضعف حيال القرارات السياسية والاقتصادية التي تُتخذ في البلدان المجاورة إلى حد أن كل إغلاق للحدود تقوم به إسرائيل لا يؤدي إلى كساد الاقتصاد فحسب بل إلى انهياره. وقد عقد الفلسطينيون الأمل على عكس هذا المسار خلال المفاوضات التي أفضت إلى اتفاقات باريس. وأضاف أنه بالرغم من وجود آراء تدعو مثلا إلى الانفصال عن إسرائيل بغية عكس مسار السياسات الاقتصادية التضيقية وإعادة استيعاب اليد العاملة المهاجرة فإن هذا الانفصال في الواقع لن يكون سوى حبر على ورق. وبالإضافة

إلى ذلك يستحيل بناء كيان اقتصادي متين دون توافر الهياكل الأساسية الملائمة، وهي على وجه التحديد ميناء بحري ومطار وميناء بري، وجميعها ممنوع إنشاؤها خلال الفترة الانتقالية. ولدى وصفه للحالة الاقتصادية الراهنة ذكر السيد حليله أنه يوجد الآن سجل متداول للشركات، و ٢١ مصرفاً لها فروع عديدة تعمل في الضفة الغربية وغزة وتستعيد ما فقدته من قوة منذ عام ١٩٦٧. وقال إن ثلاث عملات تستخدم في الأراضي وهي الدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي ودولار الولايات المتحدة. وأصبحت العلاقات المباشرة مع البلدان الأخرى أوسع بكثير، حيث سيبلغ حجم التعامل التجاري بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في سنة ٢٠٠٠، رغم أنه يتعين التعامل مع أغلب الواردات عبر الجمارك الإسرائيلية. وأضاف أن السلطة الفلسطينية رغم تحقيقها بعض الإنجازات خلال الفترة الانتقالية فإن ثلاثة قيود رئيسية ظلت قائمة في تلك الفترة، أولها القيد السياسي وبخاصة خلال حكومة السيد نتانياهو حيث ظل المسار الاقتصادي متأخراً عن المسار السياسي على الدوام. وثانياً المسألة الأمنية التي من شأنها أن تتسبب في فشل الاتفاق برمته. ومع أن الاتحاد الجمركي نوع من الشراكة فإن حالات إغلاق الحدود تعني فرض قيود على حرية حركة السلع وهذا النوع من الشراكة يستحيل التعايش معه. وثالثها أن الشواغل الاقتصادية الإسرائيلية تؤثر أيضاً على تنمية الاقتصاد الفلسطيني. كما فرضت بلدان أخرى في المنطقة قيوداً خلال الست سنوات الأخيرة، مما يثير تساؤلاً حول مدى استعداد هذه البلدان لتقبل دولة فلسطينية. وذكر السيد حليله بتدبيرين اقتصاديين ملموسين يمكنهما مساعدة تنمية الاقتصاد الفلسطيني وهما فرض ضريبة للقيمة المضافة تقل نسبتها بمقدار ٢ في المائة عن ضريبة القيمة المضافة الإسرائيلية، وإنشاء مناطق اقتصادية حرة.

٤٠ - وذكر السيد نداف هليفي، الأستاذ بقسم الاقتصاد في الجامعة العبرية بالقدس، أنه قبل إبرام بروتوكولات باريس لعام ١٩٩٤ كان يوجد ما يمكن وصفه بأنه اتحاد جمركي أحادي الجانب تدخل فيه السلع الإسرائيلية بحرية إلى الأراضي الفلسطينية في حين تواجه السلع الفلسطينية قيوداً عدة في إسرائيل بناء على ما يبدو محققاً لمصلحة إسرائيل، ولو من منظور مسؤول صغير. لكن بروتوكولات باريس غيرت ذلك بإنشاء اتحاد جمركي أكثر تكافؤاً ينطوي على بعض جوانب منطقة تجارة حرة مما أدى إلى تشجيع التبادل التجاري مع مصر والأردن. ومع ذلك فإن التوقعات التي أثارها إنشاء الاتحاد من قبيل زيادة حجم التبادل التجاري مع بلدان أخرى وزيادة انفتاح السوق الإسرائيلية في وجه السلع الفلسطينية لم تتحقق. وحسب رأي السيد هليفي فإن ثمة أربعة أسباب لذلك وهي إغلاق الحدود المتكرر، والأمن بصفة عامة، لا فيما يتصل بالإرهاب الفعلي وإنما أيضاً إلى حد كبير فيما يتصل بتصوير الإرهاب؛ ووجود قدر كبير من الروتين الحكومي؛ وسوء النية الواضح؛

وعدم وجود منفذ مباشر إلى الأسواق الأخرى أمام البضائع الفلسطينية. كما أن هناك مَنْ يرى أن البروتوكول نفسه كان يمكن صياغته على نحو مختلف، إذ كان يمكن أن يتضمن بعض الأحكام الخاصة بحل المنازعات وأن يتم تعديل بعض البنود الأخرى. لكن لم يكن بالإمكان أساساً إبرام اتفاق في ظل الظروف السائدة. ومع ذلك فقد أحرز بعض التقدم من قبيل رفع ٣٠٠ بند من بنود التعريفية الجمركية مؤخرًا، أو التوضيح المتعلق بمعالجة الضرائب. وبالنسبة للمستقبل، أعرب السيد هليفي عن اعتقاده بأن الانفصال التام عن إسرائيل وكذلك الاندماج الكامل للاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي كلاهما غير وارد، وبأن احتياج الاقتصاد الفلسطيني، بصفة عامة، إلى الاقتصاد الإسرائيلي أكثر من حاجة الاقتصاد الإسرائيلي إليه. وقال السيد هليفي إن إنشاء منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أمر ممكن تحقيقه. ذلك أنه داخل منطقة التجارة الحرة سيكون للفلسطينيين السيادة الكاملة على التبادل التجاري مع البلدان الأخرى لكن يلزم وجود خط للحدود من أجل التفريق بين البضائع الموجهة إلى هذا الطرف أو ذاك. ومتى وجدت الحدود ونقاط المراقبة سوف تناح مجالات للأنشطة الحمائية وغيرها من أعمال الإساءة. وأضاف أن القدس لن يتم تقسيمها عمرانياً وأن إقامة الحدود الجمركية أمر متعذر في مدينة مفتوحة. وفضل السيد هليفي في مقابل ذلك صيغة مهجنة تجمع بين منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي مع عدم وجود نقاط للمراقبة الجمركية. وينبغي في هذه الصيغة أن تكون تنقلات البضائع والعمالة سلسلة. وأضاف أنه بما أن المشكلة من وجهة النظر الإسرائيلية مشكلة أمنية، من اللازم أن تكون الترتيبات منيعة إلى أقصى حد ممكن ضد عمليات الإغلاق. وينبغي أن يتاح للفلسطينيين الاتصال المباشر مع الاقتصادات الأخرى. وأعرب السيد هليفي عن رأي مفاده أن المشكلة الرئيسية لا تكمن في انعدام الأفكار الجيدة ولكن تكمن في فقدان النوايا الحسنة. فإن وجدت النوايا الحسنة وجدت الأشياء الطيبة.

٤١ - وأشار السيد سمير عبد الله رئيس الهيئة التجارية الفلسطينية إلى أن الخيارات المتاحة للتبادل التجاري الفلسطيني الإسرائيلي تتضمن الانفصال الاقتصادي أو قيام نظام تجاري حر أو اتحاد جمركي وأنه لا يمكن أن يكون هنالك انفصال تام. وسوف يحقق الانفصال الاقتصادي الحرية اللازمة لوضع سياسة تجارية خارجية مستقلة ولن تكون هناك مشكلات مع إسرائيل فيما يتصل بقواعد المنشأ والتدفق المالي إلى الخارج. ولكن من المحتمل أن تُغلق إسرائيل سوقها في وجه البضائع الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك فإن المنتجات الفلسطينية ليست على درجة عالية من القدرة على المنافسة في أسواق البلدان العربية المجاورة. وأضاف أن قيام نظام للتبادل الحر سوف يؤثر على توقف التدفق المالي للضرائب والإيرادات الجمركية إلى الخارج بما أن الدولة الفلسطينية المقبلة سوف تفرض رسوماً جمركية وضرائب

على جميع البضائع المستوردة. وسوف يكفل ذلك استمرار الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل ويتيح حافزا لتنمية وارداتها. والتحسين الذي يطرأ على معدلات التبادل التجاري مع إسرائيل سوف يضطر الشركات الفلسطينية إلى أن تدخل في منافسة مع الشركات الدولية داخل السوق الفلسطينية. وعلى الجانب السلبي توجد التكلفة الباهظة لوضع ومراقبة قواعد المنشأ والتكاليف اللازمة لضمان امتثال المنتجات الفلسطينية لقواعد المنشأ حتى تكفل دخولها إلى إسرائيل. أما الاتحاد الجمركي فإنه سوف يتيح إمكانية الإفادة من شبكة العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية مع الدول الأجنبية ويتيح للأراضي الفلسطينية التدفق المتواصل للصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل. وسوف يعزز القوة التفاوضية للبلدان المشاركة ويُسهل توفير نفقات المراقبة وتطبيق قواعد المنشأ. وسوف يكون الاتحاد التجاري الحُر الخطوة المنطقية الأولى لتمكين السلطة الفلسطينية من إحراز تقدم في تنمية علاقاتها المستقبلية مع إسرائيل. وسوف تظل سوق العمالة الإسرائيلية مفتوحة في وجه العمال الفلسطينيين لفترة السنوات العشر القادمة إلى أن تصبح فلسطين قادرة على وضع برامج لاستيعابهم داخل السوق الفلسطينية.

٤٢ - ذكر السيد جيل فيلر، المدير الإداري لشركة (الشرق الأوسط) المحدودة، في رامات-غان، أن الفلسطينيين لم يجنوا منذ توقيع اتفاقات أوسلو أية منفعة اقتصادية، بل عانوا من التدهور الاقتصادي، وإن تحسنت الأحوال مؤخراً بعض الشيء. وقد جرَّ التغيير الذي طرأ على العلاقات الاقتصادية بسبب عملية السلام مشكلات جديدة للفلسطينيين الذين يتنافسون الآن مع جيرانهم العرب. وركز السيد فيلر في معرض حديثه على الديناميات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية - الأردنية. وأعرب عن قلقه بشأن نقص الاستثمارات الخارجية، ولا سيما الاستثمارات الإسرائيلية، في السوق الفلسطيني، مشيراً إلى حجم الاستثمارات الإسرائيلية في الأردن، ومقترحاً أن يفكر الفلسطينيون في اتباع الأساليب الأردنية لجذب الاستثمارات. فمنذ إبرام اتفاقات أوسلو، بلغ حجم رأس المال المستثمر في المشروعات المشتركة في الأرض الفلسطينية أقل من عشرين مليون دولار أمريكي بالمقارنة بمبالغ تتجاوز مائة مليون دولار أمريكي مستثمرة في مشروعات مشتركة في الأردن، مما يعطي إشارة للمستثمرين الدوليين بأن الأردن بقعة مواتية للاستثمار. وعلاوة على ذلك، فتكلفة العمالة في الأردن، الذي يمثل الفلسطينيون جانباً كبيراً من سكانه، أقل منها في الأرض الفلسطينية، علاوة على أن البنية التحتية في الأردن أفضل منها في الأراضي الفلسطينية. وباستعراض الإحصاءات التجارية لإسرائيل والسلطة الفلسطينية، أكد على أن السوق الفلسطيني هو ثاني أكبر سوق تستهدفه إسرائيل، وأن إسرائيل هي المستقبل الأكبر للصادرات الفلسطينية والمصدر الأكبر لواردها على السواء،

بينما نجاح المنتجات الفلسطينية هامشي في الأسواق العربية. ومع هذا، فقد أعرب كلا الجانبين على مدار السنين عن عدم رضاهما عن طبيعة علاقتهما الاقتصادية. وقال إن من المرجح أن يوفر السوق الفلسطيني لإسرائيل فرصاً مربحة للتجارة في المستقبل، وإن كان إنشاء ميناء غزة الجديد سوف يغير من خريطة الآفاق التجارية في المستقبل بين إسرائيل وفلسطين بتوسيع الطلب على البضائع والخدمات الإسرائيلية في الأجل القريب مع الحد من الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل في الأجل البعيد. وعلاوة على ذلك، رأى السيد فيلر أن من الممكن أن يمثل قطاع التكنولوجيا وأن تمثل الخدمات التي سيتطلبها أرضاً خصبة لمشروعات مشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وإذا تعاونت السلطة الفلسطينية مع إسرائيل في ذلك القطاع، فسوف يتوفر رأس المال اللازم لإقامة المشروعات على الفور.

٤٣ - وأشار السيد إدوارد هالي، أستاذ العلاقات الدولية بكلية كليرمونت ماكيننا، كاليفورنيا، إلى أن الحلقة الدراسية لم تتعرض حتى الآن إلى الرؤية الاجتماعية للسلطة الفلسطينية. وحدد السيد هالي ثلاث فجوات أو ثلاثة تضاربات قائمة في الوضع الراهن، أولها الفجوة الفاصلة بين توقعات كل جانب من الجانبين. فبعض أو معظم الإسرائيليين يظنون أن عملية السلام سوف تعني إنهاء الصراع والمواجهة العسكرية والإرهاب، وأنها فوق ذلك سوف تزيل الطابع العسكري لمجتمعهم. أما على الجانب الفلسطيني، فمن بين التوقعات غير الواقعية بالمثل انتظار الفلسطينيين أن يعوّضوا عما عانوه في الماضي من خسائر ومهانة وأن يتحقق لهم التقدم الاقتصادي وتُحل جميع مشكلاتهم عامة. أما الثغرة الثانية فهي في توجهات كل طرف صوب الطرف الآخر، حيث أمل كل منهما أن يحقق الانفصال والتكامل دون أن يتحمل تكلفتها أحد. أما الثغرة الثالثة فهي ثغرة التكامل، فهذه المنطقة هي واحدة من أقل المناطق تكاملاً في العالم، حيث تتدنّى معدلات التبادل التجاري فيما بين البلدان العربية إلى حد بالغ، وهي أدنى من ذلك بينها وبين إسرائيل. ويمكن التماس قدوة هامة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) التي انتهجت ضرباً من الإقليمية المنفتحة، وباتت نموذجاً يُحتذى في تطبيق منهج لا يسبب متاعب سياسية يمكن من خلاله الشروع في تعاون إقليمي. وأكد السيد هالي على ضرورة توافر الدعم الإقليمي لعملية السلام أيضاً، وأوضح أن الانعزالية، مع أنها توفر أعظم قدر من الحرية في العمل من جانب واحد فضلاً عن أنها أسهل خيار للسياسات الداخلية، تقلل كثيراً من إمكانية التأثير في البلدان الأخرى بعد ذلك. ومن ثم فإن الآمال التي يعد بها التكامل تحقق من المزايا ما لا تحقّقه العزلة.

٤٤ - ونبّه السيد صائب باميا، المدير العام للعلاقات الدولية بوزارة الاقتصاد والتجارة بالسلطة الفلسطينية في رام الله، إلى الأعمال التي يرتكبها الإسرائيليون من واقع تصورهم للاعتبارات الأمنية. فقد سبب إغلاق الحدود المتكرر مشكلات لا حصر لها للفلسطينيين.

وتوفر الإقليمية المنفتحة، كالتى تتبعها رابطة دول جنوب شرق آسيا، نموذجاً جديراً باهتمام الفلسطينيين وتفكيرهم. وقال السيد صائب باميا في معرض تحليله لبروتوكول باريس إنه بروتوكول فريد، فهو لا يمكن أن يوصف بالاتحاد الجمركي لأنه بين طرفين غير متكافئين. وإسرائيل تغير وتحدد سياسات للاستيراد دون أن تتشاور مع نظرائها الفلسطينيين. والفجوة شاسعة بين الاقتصادين، وينبغي تأسيس صندوق إسرائيلي لسد هذه الفجوة. وقد مثلت مسألة الأمن، في إطار التصور الإسرائيلي، عقبات كأداء أمام الفلسطينيين خلال الفترة المؤقتة، حيث رأت غالبية الإسرائيليين أن الشواغل الأمنية سوف تظل قائمة على مدار العشرين عاماً القادمة. ومن القضايا الهامة الأخرى ضرورة تنويع التجارة. فلا ينبغي في أي من الترتيبات التجارية المقبلة أن يظل الفلسطينيون خاضعين كلية للمصالح الإسرائيلية. ويواجه الفلسطينيون عراقيل في سعيهم لتأسيس علاقات تجارية مع طرف ثالث وذلك بسبب اضطراهم إلى استخدام الموانئ الإسرائيلية. وتنتهج إسرائيل سياسة ترمي إلى الحيلولة دون تحقيق الفلسطينيين أي تنمية اقتصادية حقيقية خلال الفترة المؤقتة، فهي لا تعترف إلى الآن، مثلاً، بالاتفاق الفلسطيني مع الاتحاد الأوروبي. ويتعين من الناحية الواقعية أن تنهض العلاقات الاقتصادية بين الجانبين على المبادئ الآتية: أن يعد أي اتفاق اقتصادي في المستقبل اتفاقاً بين دولتين مستقلتين، وأن يتحقق الترابط الإقليمي في الدولة الفلسطينية، وأن تمتنع إسرائيل عن التدخل في حركة البضائع والأفراد بين المناطق المختلفة للدولة، وأن تكون جميع الاتفاقات متسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية وأنظمتها؛ وأن تكون للفلسطينيين السلطة المطلقة في تحديد سياساتهم الاقتصادية الداخلية والخارجية، فتطلق أيديهم في وضع النظم التجارية الخاصة بهم، ويتمكنون من التفاوض بحرية مع أي شريك تجاري. وفي رأيه أن عقد أي اتفاقي أفضل من الوضع القائم. ومن الناحية المثالية، ينبغي فتح أبواب السوق بلا قيود أمام تصدير البضائع والخدمات الفلسطينية؛ وتحقيق الاستقلال الكامل في تحديد السياسات التجارية مع الأطراف الثالثة، والتمتع بسلطات مطلقة في عقد المعاهدات؛ واتخاذ اللازم نحو إقامة نظم جيدة لتحصيل الإيرادات من خلال القضاء على التسرب الضريبي وعدم الاعتماد على التحويلات القادمة من إسرائيل. ويجب القضاء على العراقيل الكبرى، من قبيل التجارة غير المباشرة. كما ينبغي أن تسمح العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل بإبرام اتفاقيات خاصة للمعاملة التفضيلية، والسير على منهج متسق في التعامل مع الدولة الفلسطينية كدولة ذات سيادة سياسية باعتبارها وحدة إقليمية واحدة. ويرى السيد صائب باميا أن التعاون المؤسسي سوف يحل الكثير من المشكلات التي واجهها الفلسطينيون خلال الفترة المؤقتة، ويمكن تنفيذ الكثير من الاتفاقات من خلاله، كما أنه سيضمن التوصل إلى تسويات للمنازعات يعترف بها الطرفان.

حلقة النقاش الرابعة: أثر القضايا غير الاقتصادية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية المستدامة (المستوطنات الإسرائيلية؛ القدس؛ اللاجئون الفلسطينيون؛ المياه والموارد الطبيعية)

٤٥ - تضمنت حلقة النقاش الرابعة، وموضوعها "أثر القضايا غير الاقتصادية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية المستدامة (المستوطنات الإسرائيلية؛ القدس؛ اللاجئون الفلسطينيون؛ المياه والموارد الطبيعية)، سبع كلمات ألقاها خبراء.

٤٦ - فقال السيد شبلي تلحمي، أستاذ الحكم والسياسة في جامعة ميريلاند، وأحد كبار الباحثين بمؤسسة بروكينغز في واشنطن العاصمة، إن المهمة التي تواجه الفلسطينيين في مجال التنمية الاقتصادية ليست بالسهلة. إذ يجب أن يؤخذ عدد من العوامل غير الاقتصادية في الحسبان، والعائد الاقتصادي لن يكون فورياً. ومن بين التحديات غير الاقتصادية التي تعترض سبيل التنمية الاقتصادية الاستقلال النسبي وكذلك الحواجز المؤسسية والاجتماعية. ومن الضروري إرساء نظام قانوني مستقل. ولا يوجد في الوقت الراهن تسلسل واضح للسلطة، كما أن الثقة في القضاء معدومة، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمستثمرين. ويمكن تحقيق الكثير بالنسبة لتنظيم المصرفية. والأمر يتطلب المزيد من التركيز على القطاع الخاص والتوسع في التخصصية. وحجم العمالة في القطاع العام أعلى مما يتحمله الاقتصاد. ورغم ارتفاع مستوى التعليم في الأرض الفلسطينية، فإنه لا يركز بالضرورة على المجالات الصحيحة. فالتركيز ضعيف على البحوث، وثمة نقص في المؤسسات البحثية رفيعة المستوى، وهما عنصران مطلوبان لاجتذاب الكفاءات المهاجرة. ولا يمكن تنفيذ برنامج اقتصادي سليم في غيبة الاستقلال. ومن العقبات الخطيرة التي تعرقل التجارة الفلسطينية الانتقار لمنفذ إلى العالم الخارجي، بينما يمثل انعدام التلاصق بين الأراضي عقبة هائلة في وجه التجارة في الداخل. فتنفيذ برنامج تنمية قوي أمر يتطلب توافر الاتصال دون عائق بصرف النظر عن ترتيبات السيادة قصيرة الأجل. ويتعين أن يعالج الاتفاق النهائي تلك المشكلة، حيث ينبغي أيضاً أن يجد حلاً لمشكلة المستوطنات. وأي مقترح يكتفي باختيار مجموعة من المستوطنات لتفكيكها خلال السنوات الخمس المقبلة عن طريق ممارسة الفلسطينيين والإسرائيليين لمثبطات تصرف سكان تلك المستوطنات عن البقاء فيها أمر من شأنه أن يسمح لإسرائيل بأن تحتفظ بسيطرتها على تلك المناطق من خارج أراضيها، مما قد يسبب مشكلات، وأي جدول زمني من ذلك النوع يجب أن يكون محدوداً.

٤٧ - وأشار السيد يوسي كاتز، عضو البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) إلى أن المصالح الاقتصادية الأساسية للطرفين متشابهة لدرجة أن الانفصال السياسي لن يحل المشكلة، وأن الفقر والجهل وضعف الاقتصاد أنجع سبيل لتأجيج نيران الإرهاب وتعزيز الجماعات المتطرفة، بينما سيشجع الاقتصاد الفلسطيني القوي فرصة أفضل للسلام. والمطلوب إقامة توازن صحيح

بين الاحتياجات الأمنية وحرية حركة الموارد، وكذلك توازن بين التعاون الاقتصادي والتبعية. ويوجد ٢٥ في المائة من العمال الفلسطينيين وسائل لتجنب حواجز الطرق كل يوم من أجل الذهاب إلى أعمالهم. ويبلغ حجم مبيعات الإسرائيليين للفلسطينيين ثلاثة أضعاف مشترواتهم منهم، وينبغي تعديل هذه النسبة. وينبغي أن تواكب الخطوات السياسية خطوات اقتصادية. ورغم أن أياً من الجانبين لن يستطيع أن يحقق كل آماله، ينبغي لإسرائيل والسلطة الفلسطينية أن يتوصلا إلى اتفاق حول كل قضية من القضايا الحساسة المتبقية على جدول الأعمال. فينبغي أن تصبح القدس مدينة مفتوحة بدون حدود وينبغي أن تُفتح أبواب الأماكن المقدسة أمام الجميع. وقال السيد كاتز إن الكابوس الذي يؤرقه أن يرى القدس محاطة بسور من الأسلاك الشائكة، واقترح أن تصبح جميع القرى الفلسطينية، أبو ديس والعيزرية وعناتا وكذلك الأحياء الفلسطينية الواضحة في القدس، مثل بيت حنينا، جزءاً من القدس الفلسطينية، وتخضع لسيادة الدولة الفلسطينية. ويجب كذلك أن يوضع ترتيب تظل بمقتضاها المستوطنات اليهودية في الأراضي تحت سيطرة إسرائيل. وعلى إسرائيل، توعية جماهيرها وتديلاً على تجاوبها مع الشعب الفلسطيني، أن تعلن استعدادها لقبول ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ. وينبغي الإفراج عن السجناء الفلسطينيين، حتى من قتلوا يهوداً قبل اتفاقات أوسلو، وبدا يتحول غلاة المتطرفين من أعضاء فتح إلى خير سفراء للسلام.

٤٨ - وشدد السيد شريف س. الموسى، أستاذ العلوم السياسية المساعد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، على قضية الموارد المائية باعتبارها أحد العوامل غير الاقتصادية الرئيسية المؤثرة على التنمية الفلسطينية. فقال إن الفلسطينيين ينفقون الكثير من النقد الأجنبي على استيراد أغذية لا يستطيعون زراعتها بسبب نقص المياه. وقد فرضت إسرائيل قيوداً على المياه كوسيلة لإحكام قبضتها على الأرض، كما تزايد الاستهلاك الإسرائيلي للمياه على مر السنين. واتفق الفلسطينيون والإسرائيليون على ضرورة معالجة هذا التفاوت في الاستهلاك. ولكن الموارد المائية لن تكفي، أيّاً كانت الطريقة التي ستقسم بها أو يعاد تقسيمها. وإسرائيل التي لها قدرة أكبر بكثير على استغلال الموارد المائية لديها مستودع كبير من المياه الجوفية في صحراء النقب يحوي ٧٠ مليار متر مكعب من الماء، وإن كان المعروف عنه قليلاً. وتتوافر لدى إسرائيل أيضاً القدرة على إزالة ملوحة المياه. ومن ثم، فهي تستطيع أن تزد للفقير الفلسطيني الماء الذي حرمتهم منه طيلة سنين.

٤٩ - ورأى السيد طاهر شاش، المستشار القانوني للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، أن الحالة في الأرض الفلسطينية لم تتحسن بإبرام اتفاق أوسلو. ومع أن الأمر يقتضي توسيع دائرة التعاون لتشمل مجالات مختلفة، فإن الاتفاقات تُنفذ على نحو انتقائي. وتمثل المستوطنات حجر الزاوية في المشروع الإسرائيلي للاستيلاء على فلسطين برمتها، حيث تتحكم تلك

المستوطنات في جميع الموارد المائية وتشغل أراضٍ ضُمت تعسفاً بعد أن أُجبر الفلسطينيون على الفرار منها. وهكذا اقتطع ضمُّ الأراضي الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية رقعة كبيرة من الضفة الغربية. ويقال إن إسرائيل تنوي الاحتفاظ بأربعين في المائة من مساحة الضفة الغربية. وتمثل المستوطنات مراكز زراعية واجتماعية تدعمها الدولة. وقد انتهجت إسرائيل في القدس سياسة تبغي ضمها برمتها، وتوسعت في تنمية القدس الشرقية، التي تعد من أكبر المدن ومزاراً سياحياً هاماً، حتى باتت تمثل ٢٥ في المائة من الضفة الغربية.

٥٠ - وذكر السيد ديفيد نيومان، رئيس قسم السياسة والحكم بجامعة بن غوريون في النقب، أن خريطة اتفاق أوسلو الثاني تُعد وصفة لكارثة، حيث تخلو من التضام والتلاصق بين الأراضي، وبات على المرء أن يعبر من جانب إلى آخر يومياً. وقد استندت عملية السلام بأكملها إلى مفهوم الفصل ولم تقبل الأغلبية العظمى في كلا الطرفين بالدعوة لتأسيس دولة ثنائية. وتثير مواقع المستوطنات الإسرائيلية مشكلات خلافية. وكانت الحكومة في وقت اتفاق أوسلو عاجزة عن مناقشة مسألة إجلاء ١٨٠ ألف مستوطن. وسوف يأتي الامتحان الأكبر حينما تُحلّى المستوطنة الأولى. وقد يستنفر هذا جموع المستوطنين واليمين، مما قد يؤدي إلى وقوع أعمال عنف خطيرة. وحتى إذا أراد الإسرائيليون الانسحاب من المستوطنات، فإنهم لا يستطيعون ذلك. كما أن فكرة بقاء المستوطنات كنقاط معزولة ليست بالفكرة المناسبة. ورأى السيد نيومان أنه لا ينبغي للمرء عند مناقشة قضية الحدود أن يقصر فكره على حدود عام ١٩٤٩ أو عام ١٩٦٧؛ حيث يتعين استعراض جميع الخيارات الأخرى للوصول إلى أفضل شكل ممكن للفصل. ويمكن الاستعانة بنظم الحوسبة الحديثة في هذا المقام.

٥١ - وأشار السيد عماد حاد، باحث الشؤون الفلسطينية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في القاهرة، إلى أن المفاوضات العربية - الإسرائيلية بوجه عام تنقسم إلى مفاوضات ثنائية مباشرة ومفاوضات إقليمية متعددة الأطراف. وكان من المقرر أن تصل الاتفاقات الإسرائيلية - العربية إلى تحديد الوضع النهائي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وينبغي للأطراف أن تدرك أنه من العيب أن تؤسس مستقبلها على السلاح. وعليها أن تؤمن إيماناً راسخاً بضرورة التوصل إلى تسوية، وهو ما توصل إليه الفلسطينيون للإيمان به. أما إسرائيل فيزداد اعتمادها أكثر فأكثر على الأسلحة والمعدات العسكرية في تعاملها مع البلدان العربية. وأضاف أن العرب الذين كانوا يملكون أكثر من ٤٤ في المائة من أرض فلسطين لم يقبلوا تقسيم عام ١٩٤٧. وقال إن الولايات المتحدة تؤيد إسرائيل مالياً وسياسياً على السواء. وللمسألة الفلسطينية جوانب ثنائية ومتعددة الأطراف. فعندما تتوقف المفاوضات الثنائية، تتوقف المفاوضات الإقليمية أيضاً، وتتعطل جميع المشروعات. ويتطلب حسم قضايا اللاجئين

والمياه مناخًا من التعاون الإقليمي؛ وإلا فسوف تؤدي تلك القضايا إلى تقويض المفاوضات تقويضًا تامًا.

٥٢ - وقدم السيد أكرم التميمي، نائب الرئيس لشؤون التخطيط والتنمية في جامعة الخليل، عرضًا بالشرائح المصورة لمحطات تجريبية تعمل تحت إشراف جامعة الخليل، وذلك بهدف توضيح أن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية يؤدي إلى اقتصادات مستدامة. وقال إنه يتعين التزام الحرص في إدارة الموارد الطبيعية. واختلاف الأجواء الكبير في الأراضي الفلسطينية يجعل من الممكن ممارسة الإنتاج الزراعي على مدار العام. وقد حصل مشروع يعرف باسم محطة "العروب" التجريبية على منحة قدرها مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للارتقاء بمرافقها. ومن المقرر أن يتولى الاتحاد الأوروبي تمويل إقامة الصوبات والميكنة الزراعية وتسوية الأراضي، ولكن القيود العسكرية الإسرائيلية تدخلت في خطط التشييد. وعلاوة على ذلك، يتهدد المشروع مزيد من الخطر بسبب عزم إسرائيل على تعبيد طريق يخترق المحطة التجريبية.

ثالثا - الجلسة الختامية

٥٣ - ألقى البيانات الختامية السيد سليمان عواد، مساعد وزير الخارجية المصري للعلاقات الدولية متعددة الأطراف؛ والدكتور ناصر القدوة، المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة؛ والسيد إبراهيم ديغين كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

٥٤ - فلخص السيد سليمان عواد، مساعد وزير الخارجية المصري للعلاقات المتعددة الأطراف، في كلمته بعض النتائج التي توصلت إليها حلقات النقاش في مناقشاتها. وأكد على ضرورة رفع معدلات نمو الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك زيادة معدل صادراته ووارداته، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس على أحوال الشعب الفلسطيني المعيشية بصورة إيجابية. وهذا يتطلب استمرار وزيادة المساعدات المقدمة من الجهات المانحة الدولية. وشدد على أن أي نجاح اقتصادي مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتقدم في عملية السلام. وأعرب عن رغبة مصر في التعاون الوثيق مع الدولة الفلسطينية المستقلة التي تنشأ في المستقبل.

٥٥ - وأعرب الدكتور ناصر القدوة، المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، عن تقدير وفده لدعم مصر المستمر للشعب الفلسطيني، داخل الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل على السواء. كما أكد على أهمية دور البلدان المانحة وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو، في توفير المساعدات التي توجد حاجة

ماسة إليها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين. وأشار إلى أن التنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط بأسرها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحالة السياسية. وهذا يعني بالنسبة للشعب الفلسطيني وضع نهاية للاحتلال الأجنبي وتحقيق الاستقلال الوطني. وأكد أن إقامة علاقات اقتصادية سليمة مع إسرائيل من مصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. كذلك، أعرب عن أمنيته في إقامة علاقات اقتصادية مع البلدان العربية تكون مثمرة للجانبين. وفي الختام، أكد من جديد أنه يأمل في إبرام اتفاق الوضع النهائي في موعده وفي أن تمنح الأمم المتحدة العضوية الكاملة لفلسطين لتمكينها من المشاركة بصورة كاملة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية.

٥٦ - وقال السيد إبراهيم ديغين كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في ملاحظاته الختامية إن اللجنة علّقت دائماً أهمية كبيرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني. ولهذا السبب، فقد أفردت مكاناً خاصاً في برنامج عملها السنوي للقضايا الاجتماعية والاقتصادية في المرحلة الانتقالية. وقد قررت اللجنة، في إطار سعيها المستمر لحشد المساعدات الدولية من أجل الأمة الفلسطينية الوليدة، أن تدعو إلى عقد حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن آفاق التنمية الاقتصادية الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الأوسط، حيث استعرض المشاركون الوضع الراهن لبناء المؤسسات الفلسطينية والأداء الاقتصادي خلال الفترة الانتقالية، والخطوات التي اتخذت صوب تهيئة بيئة أفضل للتنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك بالتنسيق مع المانحين، والمنظمات الحكومية الدولية والجهات الفاعلة الأخرى. وقد نوقشت الخبرات التي اكتسبت في غضون السنوات العدة الماضية مناقشة وافية وكانت أساساً لوضع الأهداف والاستراتيجيات للتنمية الفلسطينية. وكان من رأي المشاركين أن الشراكة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في عملية السلام ينبغي أن تواكبها شراكة في التنمية الاقتصادية، وأن التنمية الفلسطينية المستدامة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي تتأثر إلى حد بعيد بالمسائل غير الاقتصادية. ومن شأن النتائج التي تنتهي إليها المفاوضات بشأن قضايا الوضع المؤقت والدائم أن تؤثر قطعاً على النشاط الاقتصادي الفلسطيني الحالي وعلى مستقبل الاقتصاد الفلسطيني بوجه عام.